دور التمويل العربي والإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان (١٩٨٦ ــ ٢٠٠٩)

عمار محجوب محمد زكي

خبير اقتصادي في وزارة المالية، مسقط ــ عُمَان.

ammzaki2t@yahoo.com.

مقدمة

يؤدي التمويل دوراً بارزاً في عملية التنمية الاقتصادية، خاصة للدول النامية التي غالباً ما تكون في أمسّ الحاجة إلى الدعم لتمويل مشروعاتها الحيوية، وتحديداً مشروعات البنية الأساسية التي تتطلب إنفاقاً ربما يفوق قدرات تلك الدول، مما يضطرها إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي، وذلك بعد أن تصبح موارد تمويلها الذاتية غير كافية لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية.

في هذا البحث سيتم التركيز على مؤسسات التمويل العربية والإسلامية التي ظلّت تعمل منذ إنشائها في تقديم التمويل بأنواعه المختلفة (كلّ حسب نظمها التمويلية)، ومن بين ذلك التمويل كانت هناك تدفقات نقدية كبيرة لدعم التنمية الاقتصادية خلال العقود الماضية. والسؤال الذي يبرز هنا هو: ما مدى الدور الذي قامت به تلك المؤسسات التمويلية في دعم الاقتصاد السوداني وحفزه، ليتمكّن من النمو بصورة ذاتية، ويحقق تنمية مستدامة تنعكس رفاهة وزيادة في متوسط دخل الفرد السوداني؟ وقد ظل هذا السؤال قائماً حتى اليوم، ومن هنا رأى الباحث أن يركّز في هذا البحث على معرفة الدور الذي قامت به تلك المؤسسات في دعم التنمية الاقتصادية في السودان، وهل كان للتمويل الذي قدمته خلال الفترات الماضية أثر في رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية؟

وقد وقع الاختيار على خمس مؤسسات تمويلية عربية وإسلامية، لمبررات سيأتي ذكرها، لتكون محل الدراسة، في محاولة للإجابة عن سؤال محوري يدور حوله البحث، هو: هل ساهمت تلك المؤسسات بالفعل في دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية، وبالتالي في زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال التمويل الذي قدمته إلى السودان؟

- تكمن أهمية البحث في ما يلي:

ـ قلة الدراسات في مجال التمويل والتنمية في السودان، كما أن تلك الدراسات تناولت جوانب العرض والطلب والإنتاج، ولم تتعرّض لضرورة التمويل والاستثمارات للتنمية.

ـ لا توجد دراسات حديثة حول الدور الذي قامت به مؤسسات التمويل العربية والإسلامية ومدى إسهامها في التنمية الاقتصادية في السودان، وهذا ما شمله هذا البحث.

ـ إن دخول قطاع النفط في هيكل الاقتصاد السوداني يتطلب دراسة أثر ذلك في هيكل التمويل الخارجي. وهذا ما تطرّق إليه هذا البحث.

- إن المشكلة التي يدور حولها هذا البحث تتمحور في ما يلي:

ـ يزخر السودان بموارد اقتصادية، ومع ذلك لم يتمكّن من استغلالها بصورة فعّالة تؤدي إلى إحداث تنمية. ونتج ذلك من قلة التمويل الذاتي، الأمر الذي أجبر السودان على اللجوء إلى المؤسسات التمويلية والعربية للحصول على التمويل اللازم.

ـ بالرغم من حصول السودان على تمويل من هذه المؤسسات، ، إلا أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ما تزال ضعيفة. ويرى الباحث أن المشكلة تكمن في عدم إجراء تقييم

دقيق لدور التمويل العربي والإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية في السودان، وهل تم تحديد الأولويات بصورة واضحة قبل الدخول في مراحل التفاوض مع مؤسسات التمويل، وذلك بغرض توجيه ذلك التمويل منذ البداية وتخصيصه للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والأهمية، بحيث يسهم في دفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية، إلى جانب عدم كفاءة إدارة الدَّين الخارجي، مما أدى إلى تراكم المديونية التي أرهقت كاهل الاقتصاد السوداني عبر السنوات الماضية.

● تتمثل أهداف البحث في ما يلي:

١ ـ الحكم على مدى إسهام التمويل العربي والإسلامي عبر مؤسسات التمويل العربية والإسلامية، والتمويل بصفة عامة، في دعم التنمية الاقتصادية في السودان.

٢ ـ التوصل إلى استراتيجيا محددة للتعامل مع مؤسسات التمويل، وخاصة العربية والإسلامية التي تقدم تمويلات للتنمية في السودان.

● يقوم البحث على ثلاث فرضيات أساسية، هي:

١ ـ لم يكن للتمويل العربي والإسلامي أثرٌ فعالٌ في دفع معدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة التي استهدفها البحث، وهي الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٩.

٢ ـ كان إسهام التمويل بصفة عامة ضعيفاً في دعم معدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٩.

٣ ـ على الرغم من دخول قطاع النفط في تركيبة هيكل الاقتصاد السوداني مؤخراً (بعد العام ١٩٩٩)، إلا أن ذلك لم يؤثر في تركيبة هيكل الدَّين الخارجي للسودان.

● اعتمد البحث المنهج التاريخي الوصفي والإحصائي في تحليل البيانات الخاصة بالتمويل الخارجي ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للسودان. وتم تحليل تلك البيانات الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية المعروف باسم «S.P.S.S.». كما سيتم استخدام الأشكال البيانية لمزيد من التوضيح.

ومن خلال ذلك التحليل، تمّت دراسة علاقة الارتباط بين صافي الاقتراض الخارجي والناتج المحلي الإجمالي لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية، مثل قطاع الصناعة والنقل والاتصالات والتشييد والزراعة والطاقة والتعدين والخدمات والقطاعات الأخرى.

● تمثلت **مصادر المعلومات الثانوية** في الكتب والمراجع والبحوث، بينما تمثلت **المصادر الأولية** في الإحصاءات الرسمية المنشورة والبيانات والمعلومات والتقارير السنوية لمؤسسات التمويل الخارجية المختلفة، وكذا الإحصاءات الرسمية والتقارير السنوية من المصادر السودانية.

● ينحصر مجتمع البحث في مؤسسات التمويل العربية والإسلامية التي قدمت تمويلات للسودان، وقد تم اختيار مجموعة منها لتمثلها (سيأتي ذكرها).

● كما يشمل مجتمع البحث جهات الاختصاص الرسمية في السودان ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية والتمويل، مثل البنك المركزي السوداني ووزارة المالية.

أولاً: الإطار النظري للتمويل ودوره في التنمية

في هذا المبحث سنقوم باستعراض بعض المفاهيم، وأهمها مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لبيان الفرق بينهما، إذ إن معرفة هذا الفرق تعتبر مهمة من الناحية النظرية في إلقاء الضوء على التمويل ودوره في التنمية، ومن جهة أخرى سيتم من خلال هذا المبحث دراسة العلاقة بين التمويل والتنمية الاقتصادية، ذلك أن أحد أهم أهداف هذا البحث هو الحكم على مدى التمويل العربي والإسلامي في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب إلقاء الضوء من الناحية النظرية على طبيعة العلاقة بين التمويل والتنمية. واستكمالاً للإطار النظري للتمويل ودوره في التنمية، فإننا سنعرض بشيء من الإيجاز لعلاقة مؤسسات التمويل بالتنمية، وذلك بغرض معرفة طبيعة هذه العلاقة، ودور مؤسسات التمويل في عملية التنمية.

١ ــ مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

إن التنمية الاقتصادية هي عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية بيئية شاملة لا تنحصر في النمو المادي فقط، وهي هدف قد يتحقق أو لا يتحقق. كما أنها عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن، وعندما تتحقق التنمية بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو السكان، فهذا يعني ارتفاع الدخل الفردي (أي متوسط الدخل الفردي الحقيقي)[(١)].

أما مفهوم النمو، فهو يعني بالأساس نمو الناتج المحلي الإجمالي، وهو هدف من أهداف السياسات الاقتصادية، ويقاس بحجم الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product (GDP)) لبلد ما خلال فترة محددة، ويمكن تقدير هذا الناتج بثلاث طرق، هي:

أ ـ طريقة الإنتاج أو القيمة المضافة، وهي ناتج جميع القيم المضافة لكافة الوحدات المؤسسية، بحيث يتم احتساب الناتج مضافاً إليه الضرائب، وتطرح منه الإعانات على المنتجات، كما يطرح الاستهلاك الوسيط.

ب ـ طريقة الإنفاق، وتشير إلى حاصل جمع جميع أشكال الإنفاق. ويتم تقديره باحتساب الإنفاق الاستهلاكي النهائي/ الفعلي، ويضاف إليه التغيّر في المخزون، والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي، وصافي الحيازة من الأشياء الثمينة، والصادرات السلعية والخدمية، وتطرح منه الواردات السلعية والخدمية.

ج ـ طريقة الدخل، وبموجبها يتم جمع كافة أشكال الدخول، ولذلك يسمّي المصطلح هنا

(١) خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلّي: بين النظرية والتطبيق**، ط ٣ (عمّان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٢ ـ ١٥.

«الدخل القومي الإجمالي» (Gross National Income (GNI))، ويتم تقديره باحتساب الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق، وتضاف إليه الضرائب، وتطرح منه الإعانات على الإنتاج والواردات، وتضاف تعويضات العاملين، وهي «صافي المدفوع للعالم الخارجي»، ودخل الملْكية، وهي «صافي المستلم من العالم الخارجي».

نخلص من ذلك إلى أن التنمية الاقتصادية تعني، بالإضافة إلى النمو في الناتج المحلي الإجمالي، حدوث تغيّرات مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وفي التشريعات والأنظمة التي تحكم هذه المجالات[٢]. وهذا يشير إلى أن النمو يتحقق في المجتمعات التي جرت فيها مثل هذه التغيّرات في فترات سابقة، كما هو الحال في الدول المتقدمة حالياً، وهذا ما يؤدي إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي من دون أن يرافق ذلك تغيّرات واسعة وملموسة في الجوانب المختلفة، على العكس مما يمكن أن يحدث في الدول النامية أو المتخلّفة، ذلك لأن الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، والظروف التي تحكم تلك الدول المتخلّفة، لا تخدم العمل من أجل تحقيق التنمية، وتساعد على استمرار التخلّف في الكثير منها. وبالنظر إلى سرعة التغيّرات المطلوبة في البلدان المتخلّفة، إضافة إلى تنوّع وتعدّد هذه التغيّرات، بحيث تشمل معظم نواحي الحياة، فإن هذا يجعل من دور الدولة أساسياً في إحداث التنمية الاقتصادية[٣].

وحيث إن التنمية الاقتصادية هي مفهوم شامل بما تتضمنه من تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية، فإنه لأغراض هذا البحث سيتم التركيز بصفة أساسية على عملية النمو، بمعنى نمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية الشاملة، ودراسة أثر التمويل في نمو ذلك الناتج المحلي الإجمالي.

٢ ـ العلاقة بين التمويل والتنمية الاقتصادية

من المعلوم أنه لتحقيق معدل نمو مستهدف للناتج المحلي الإجمالي لدولة ما، فإنه يتم تحديد ما يُعرف بالبرنامج الاقتصادي، ويتضمّن البرنامج الاستثماري للدولة الذي يكون بحاجة إلى تمويل محدّد لتنفيذه. وبعد تحديد نسب مساهمة كل عنصر من عناصر التمويل للبرنامج المستهدف، يتم التنفيذ الفعلي للبرنامج، بحيث يسعى ذلك البرنامج إلى تحقيق معدل نمو مستهدف للناتج المحلي الإجمالي، وتتمثل عناصر تمويل البرنامج الاستثماري في التمويل الذاتي، والتمويل الخارجي، والاستثمار الأجنبي.

وقد جرت العادة على أن يتضمن التمويل الخارجي خطة الاستثمار الأجنبي المتوقع، حيث إن الاستثمار الأجنبي يجلب معه المموّلين الأجانب، ويؤدي مناخ الاستثمار في الدولة المضيفة

(٢) رمزي زكي، **حوار حول الديون والاستقلال: مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٦)، ص ٤٣.

(٣) كارل ماركس، **الغروندريسة: أسس نقد الاقتصاد السياسي**، ترجمة وتحقيق عصام الخفاجي (بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، ١٩٨٤)، ص ٢٨.

دوراً رئيسياً في جذب الاستثمار الأجنبي وما يصاحبه من تمويل خارجي[٤]. ويعرف البرنامج الاستثماري أحياناً بخطة التنمية، ويتم إقراره من قبل صنّاع القرار الاقتصادي لتحقيق معدل نمو مستهدف، ويعتمد البرنامج الاستثماري على طبيعة النظام الاقتصادي القائم في بلد ما.

٣ ـ علاقة المؤسسات المالية بالتنمية

لقد ظهرت قضية التنمية الاقتصادية كمفهوم اقتصادي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكان الاعتقاد السائد آنذاك هو أن جوهر مشكلة التنمية هو نقص التمويل والاستثمارات. ومن هنا، فقد بدا أنه يكفي أن تتوفر الموارد المالية الكافية لكي تحلّ مشكلة الفقر، وتبدأ عملية التنمية الاقتصادية لزيادة الرفاهية، إلا أن تجربة العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي أوضحت أن قضية التنمية أكثر تعقيداً من مجرد نقص في الموارد المالية، حيث إن هناك الموارد البشرية والتنمية البشرية بكل أبعادها، وإن التنمية في جوهرها ليست مجرد مسألة اقتصادية تتعرّض للكميات الاقتصادية المعروفة من إنتاج واستثمار وادخار، أو صادرات وواردات، أو استراتيجيا تصنيعية أو غير ذلك ممّا درج الاقتصاديون على دراسته، بل هي قضية مجتمعية مركّبة، يتداخل فيها الاقتصاد مع السياسة ومع القانون، وتؤدي العوامل الاجتماعية والتكنولوجية والسكانية والتطورات التاريخية دوراً لا يمكن إهماله.

ومن هنا، فقد حظي موضوع المؤسسات والسياسات، وشكل الإدارة الاقتصادية والتنظيم القانوني، وتوافر المعلومات، باهتمام كبير في السنوات الأخيرة[٥]. وبالرغم من هذا التطور في مفهوم التنمية، وشموله لجوانب أخرى متعددة، فما زال للتمويل ومدى توافره دور كبير في مواجهة قضية التنمية[٦]. حقاً، لم يعد التمويل هو القضية الوحيدة في مفهوم التنمية، ولكنه يظل أحد أهم عناصر السياسة التنموية، بل إن الاهتمام بالعناصر الأخرى من تنمية للموارد البشرية، أو ترشيد المؤسسات، أو تحسين السياسات الاقتصادية، إنما يتطلب بدوره موارد مالية، الأمر الذي يجعل من التمويل عصب مشكلة التنمية، إلا أن ذلك لا يعني أن ينظر إلى التمويل كعنصر سحري كافٍ بذاته لإحداث عملية التنمية، بل باعتباره شرطاً ضرورياً، وإن لم يكن كافياً. هذا عن تطور مفهوم التنمية ودور التمويل إزاءها، فماذا عن دور مؤسسات التمويل في هذا الصدد؟

ثانياً: مصادر التمويل الخارجي للسودان

هناك العديد من المؤسسات المالية في الوطن العربي، وبالإضافة إلى هذه المؤسسات، هناك عدد من الشركات العربية المشتركة، بعضها يعمل في مجال التمويل والاستثمار، إلى

(٤) عبد السلام أبو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية** (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩).

(٥) حازم الببلاوي، إبراهيم عاكوم ومحمد يسر برنية، **المؤسسات المالية العربية وتمويل التنمية والاستثمار في الوطن العربي** (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، ٢٠٠٥)، ص ٨٥.

(٦) إبراهيم محمد يوسف الفارة، **دور التمويل الخارجي في تنمية اقتصاديات البلاد النامية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية** (القاهرة: جامعة الإسكندرية، ١٩٨٥)، ص ٩٣.

جانب العديد من المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية العربية الخاصة، التي تتمتع بإمكانيات مالية كبيرة، وتعمل في الأسواق المالية العالمية بدرجات متفاوتة[٧]. ويتجاوز مجموع رؤوس أموال الصناديق العربية والإقليمية التي تساهم فيها الدول العربية وشركات الاستثمار العربية المشتركة حوالى ثلاثين مليار دولار أمريكي، في حين يصل إجمالي مواردها المالية إلى قرابة خمسين مليار دولار أمريكي، ويمتد نشاط تلك الصناديق والشركات إلى جانب الدول العربية ليشمل العديد من الدول النامية الأخرى.

وتقدم الصناديق التنموية أنواعاً مختلفة من القروض والتسهيلات الائتمانية[٨] لتمويل المشاريع الإنمائية والإصلاحات الاقتصادية المختلفة بشروط ميسّرة، وتسعى هذه الصناديق من خلال تجمّعها، في إطار ما يسمّي بمجموعة التنسيق العربية، إلى تعزيز التعاون في ما بينها، بما في ذلك تقديم تسهيلات تمويلية مشتركة، مما يساهم في تحسين فعالية الدور التنموي والتمويلي لها.

١ ـ مؤسسات التمويل العربية والاسلامية التي قدمت تمويلات إلى السودان

تتعدّد الجهات التي قدمت التمويل بأنواعها المختلفة إلى السودان عبر السنوات الماضية، ويمكن تصنيف تلك الجهات إلى أربع رئيسية[٩] على النحو التالي:

أ ـ الاتفاقيات مع الأطراف المتعددة.

ب ـ الاتفاقيات الثنائية.

ج ـ البنوك التجارية.

د ـ المورّدون.

ويندرج تحت كل جهة من هذه الجهات الأربع عدد من مؤسسات التمويل، وذلك على النحو التالي:

أ ـ الاتفاقيات مع الأطراف المتعددة

(١) الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

(٢) البنك الإسلامي للتنمية.

(٣) البنك الأفريقي للتنمية.

(٤) الصندوق الأفريقي للتنمية.

(٥) صندوق النقد العربي.

(٧) البلاوي، عاكوم ويسر برنية، المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٨) **النقد والائتمان في الدول العربية** (أبوظبي: صندوق النقد العربي، ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٨)، (ب).

(٩) *External Debt Position of Sudan 2006* (Khartoum: Central Bank of Sudan. 2007).

(٦) البنك الأوروبي للاستثمار.

(٧) المؤسسة الدولية للتنمية.

(٨) مؤسسة التنمية الزراعية.

(٩) صندوق النقد الدولي.

(١٠) صندوق أوبك للتنمية الدولية.

ب ـ الاتفاقيات الثنائية

(١) الاتفاقيات الثنائية مع دول خارج نادي باريس

(أ) دول منظمة الدول المنتجة للنفط (أوبك)

ـ صندوق أبوظبي للتنمية.

ـ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية/ الحكومة الكويتية.

ـ الصندوق السعودي للتنمية/ الحكومة السعودية.

ـ وكالة النقد السعودية.

ـ الجزائر، وإيران، والعراق، وليبيا، وعُمان، وقطر.

(ب) دول خارج منظمة الكوميكون(*)، وهي: تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا ورومانيا.

(ج) دول أخرى، وهي: الصين، ومصر، والهند، وماليزيا، وباكستان، وتركيا.

(٢) الاتفاقيات الثنائية مع دول داخل نادي باريس

(أ) بروتوكول دورة باريس الأولى.

(ب) بروتوكول دورة باريس الثانية.

(ج) بروتوكول دورة باريس الثالثة.

(د) بروتوكول دورة باريس الرابعة.

ج ـ البنوك التجارية

(١) التزامات يعاد تمويلها.

(٢) التزامات لا يعاد تمويلها.

(أ) اقتراض قصير الأجل.

(ب) حسابات دائنة مع بنوك أجنبية داخل السودان.

(*) «منظمة الكوميكون» هي منظمة أنشأها الاتحاد السوفياتي السابق في العام ١٩٤٩، للتعاون والتبادل الاقتصادي بين دول المعسكر الاشتراكي آنذاك.

(ج) حسابات دائنة مع المنظمة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب).

د ـ المورّدون

(١) دول نادي باريس.

(٢) دول الأوبك.

(٣) دول خارج منظمة كوميكون.

(٤) دول أخرى.

لأغراض هذا البحث، تم تحديد واختيار خمس مؤسسات مالية تندرج تحت مجموعتي نادي باريس والجهات الدائنة المتعددة، وهي:

أ ـ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ب ـ الصندوق السعودي للتنمية.

ج ـ صندوق أبوظبي للتنمية.

د ـ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (الكويت).

هـ ـ البنك الإسلامي للتنمية (جدة).

لتكون هي المستهدفة في هذه الورقة، وذلك لعدد من الاعتبارات تتمثل في ما يلي:

(١) هذه المؤسسات الخمس هي صاحبة النصيب الأوفر في التمويل المقدم إلى السودان، وهو موضوع البحث. وهذا لا يعني إهمال دور بقية جهات التمويل الدولية والإقليمية والعربية والإسلامية الأخرى التي أسهمت بالفعل في تقديم تمويل مقدر لأعوام طويلة ماضية في السودان، ولكن مجال هذا البحث لا يشملها.

الجدول الرقم (١)
نسبة التمويل من المؤسسات العربية والإسلامية
إلى إجمالي التمويل المقدم إلى السودان في العام ٢٠٠٧

البيان	المبلغ بالدولار الأمريكي	النسبة المئوية
إجمالي القروض من مؤسسات التمويل العربية والإسلامية	٣,٦٨٨,٦٨٠,٢١٧	٣٠
إجمالي التمويل من بقية الدول والمؤسسات الأخرى	٨,٥٣٦,٠٧٢,٦٩٨	٧٠
إجمالي التمويل المقدم إلى السودان حتى نهاية العام ٢٠٠٧	١٢,٢٢٤,٧٥٢,٩١٥	١٠٠

المصدر: *Annual Reports 2007* (Khartoum: Central Bank of Sudan. 2008). and Annual Reports 2008 (Khartoum: Central Bank of Sudan. 2009).

ومن خلال الاطلاع على الجدول الرقم (١)، والشكل الرقم (١)، نلاحظ أن إجمالي مساهمات هذه المؤسسات الخمس يصل إلى ما نسبته ٣٠ بالمئة من جملة التمويل المقدم إلى

السودان حتى نهاية العام ٢٠٠٧، وترتفع هذه النسبة إلى ٣٩ بالمئة إذا ما تم استثناء قروض حكومة الصين ذات الطبيعة الخاصة(*).

الشكل الرقم (١)
نسبة التمويل من المؤسسات العربية والإسلامية إلى إجمالي التمويل المقدم للسودان

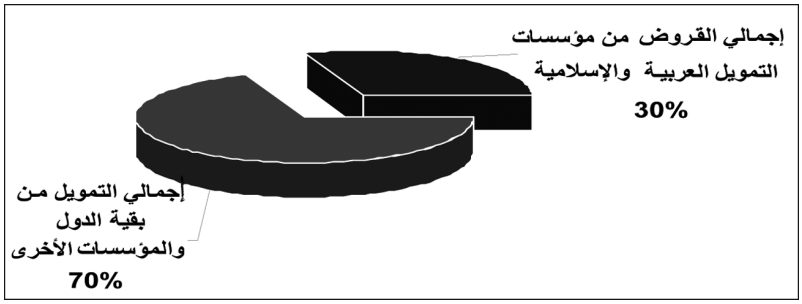

المصدر: تمّ تصميم الشكل البياني بواسطة الباحث من واقع بيانات الجدول الرقم (١) أعلاه.

(٢) في الغالب تشترك هذه المؤسسات الخمس في تقديم تمويل مشترك لبعض المشاريع الإنمائية الحيوية في الدول المستفيدة على وجه العموم، وفي السودان على وجه الخصوص، وتتقاسم المساهمة في تمويل تلك المشروعات.

(٣) تمثل هذه المؤسسات الخمس نماذج لثلاثة أنواع من مؤسسات التمويل. فالصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، هي مؤسسات حكومية تتمتع قروضها بالمرونة والشروط الميسّرة، ويشمل نطاق تمويلها الدول النامية عموماً، بينما يمثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مثالاً لمؤسسات التمويل العربية، باعتباره مؤسسة أنشأتها جامعة الدول العربية، وتتشابه شروطه التمويلية مع المؤسسات التمويلية الحكومية، ويقتصر نطاق تمويله على الدول العربية. وأخيراً فإن البنك الإسلامي للتنمية هو مثال للمنظمات الإقليمية والدولية، ويستند في تمويله إلى الصيغ الإسلامية للتمويل، مثل الإجارة والبيع لأجل، والمشاركة، وغيرها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اختيار هذه المؤسسات الخمس كنماذج لإجراء البحث حولها، لا ينفي أن هناك صناديق ومؤسسات تمويلية أخرى قد يكون لها دور بارز في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان، إلا أننا رأينا الاكتفاء بهذه النماذج الخمسة كعيّنة تمثل بقية مؤسسات التمويل.

٢ ــ التمويل المقدم من مؤسسات التمويل العربية والإسلامية إلى السودان

نستعرض في هذا المبحث تفاصيل التمويل المقدم من مؤسسات التمويل العربية

(*) دخول الصين مؤخراً في تمويل مشروعات حيوية في السودان، مثل سدّ مروي، كان له أثر واضح، إلا أن هدف هذه الدراسة ينحصر في التمويل العربي والإسلامي. لذا فإن التمويل الصيني لا يدخل في نطاقها.

والإسلامية موضع البحث، متّبعين المنهج التاريخي الوصفي لبيانات التمويل المقدم من تلك الجهات خلال أعوام البحث الممتدة من العام ١٩٨٦ وحتى العام ٢٠٠٩، وهو المنهج الذي اخترناه في مقدمة البحث، وتظهر الملاحق المرفقة في نهاية البحث من الملحق الرقم (١) وحتى الملحق الرقم (٥) تفاصيل ذلك التمويل.

هذا وبرزت عدة حقائق من خلال تفاصيل بيانات التمويل العربي والإسلامي المقدم إلى السودان، التي تتلخص في الجدول التجميعي الرقم (٢):

الجدول الرقم (٢)
إجمالي التمويل المقدم من مؤسسات التمويل العربية والإسلامية إلى السودان

جهة التمويل	إجمالي الالتزام	المسحوب	غير المسحوب	الأقساط المسدّدة	الرصيد القائم
الصندوق الكويتي	٨٤٨,١٣٤	٧٩١,٠٣٨	٥٧,٠٩٦	١٥٧,٨٥٧	٦٣٣,١٨١
الصندوق السعودي	١,٤٤٦,٩٣٨	١,٣٢٤,١٢٥	١٢٢,٨١٠	٦٤,٩٢٠	١,٢٥٩,٢٠٨
صندوق أبو ظبي	٢٩٢,١٧٥	٢٢٦,٥٧٣	٦٥,٦٠٢	٦,٦٤٥	٢١٩,٩٢٨
الصندوق العربي	٩٢٨,٨٧٢	٧٧٦,٩٥٦	٢٠٦,٥٨٢	٢٥٥,٩٦٨	٥٢٠,٩٨٧
البنك الإسلامي للتنمية	٢٤٦,٩٢٥	١٩٥,٠٦٤	٥٦,٩٩٧	٤٣,٩٠٦	١٥١,١٥٨

المصدر: تم تصميم هذا الجدول من قِبَل الباحث من واقع الملاحق (١) إلى (٥).

وقد اتضح من خلال بيانات الجدول الرقم (٢)، عدة حقائق أهمها ما يلي:

- استحوذ الصندوق السعودي[١٠] على النصيب الأكبر من حيث حجم التمويل الذي قدمه إلى السودان، حيث بلغ نحو ١,٤٤٦,٩٣٨ ألف دولار أمريكي، وجاء في المرتبة الثانية الصندوق العربي[١١] الذي قدم نحو ٩٢٨,٨٧٣ ألف دولار أمريكي، ثم الصندوق الكويتي[١٢] الذي قدم ٨٤٨,١٣٤ ألف دولار أمريكي، وصندوق أبوظبي[١٣] الذي قدم ٢٩٢,١٧٥ ألف دولار أمريكي، وأخيراً البنك الإسلامي[١٤] الذي قدم ٢٤٦,٩٢٥ ألف دولار أمريكي.

- تميّزت قروض مؤسسات التمويل المذكورة بشروطها الميسّرة من حيث سعر الفائدة الذي تتقاضاه، والذي لا يتجاوز ٦ بالمئة سنوياً في أعلى الحالات، ويصل أحياناً إلى الصفر، بالإضافة إلى امتداد فترات السداد إلى أعوام عديدة تتراوح ما بين ١٠ إلى ٢٠ عاماً.

(١٠) **الصندوق السعودي للتنمية: التقرير السنوي لسنة ٢٠٠٧** (الرياض: الصندوق السعودي للتنمية، ٢٠٠٨).

(١١) **الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: التقرير السنوي، ٢٠٠٦** (الكويت: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٧).

(١٢) **الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: التقرير السنوي ٢٠٠٨** (الكويت: الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، ٢٠٠٩).

(١٣) **صندوق أبوظبي للتنمية: التقرير السنوي ٢٠٠٨** (أبو ظبي: صندوق أبوظبي للتنمية، ٢٠٠٩).

(١٤) **البنك الإسلامي للتنمية: التقرير السنوي، ٢٠٠٨** (جدّة: البنك الإسلامي للتنمية، ٢٠٠٩).

● توزّعت تمويلات تلك المؤسسات على قطاعات مختلفة، كما أنها كانت في بعض الأحيان مستمرة خلال سنوات متتالية، وفي بعض الأحيان تتوقف تمويلات بعضها لفترات طويلة، لظروف يرتبط بعضها بمواقف سياسة للسودان مع الدول الدائنة، ووفقاً للعلاقات السياسية التي تربط السودان بالدول التي تملك تلك المؤسسات، وبعضها مشكلات إدارية تتعلق بعدم الالتزام بسداد الاقساط والفوائد في مواعيدها، وعدم الوفاء بما يترتب على السودان من التزامات تجاه تلك المؤسسات.

ثالثاً: اختبار فرضيات البحث

يستعرض هذا المبحث ما أسفرت عنه نتائج التحليل للبيانات، بغرض اختبار فرضيات البحث، وتتمثل تلك الفرضيات في ما يلي:

أ ـ لم يكن للتمويل العربي والإسلامي أثرٌ فعالٌ في دفع معدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة التي استهدفها البحث، وهي الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٩.

ب ـ كان إسهام التمويل بصفة عامة ضعيفاً في دعم معدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٩.

ج ـ على الرغم من دخول قطاع النفط في تركيبة هيكل الاقتصاد السوداني مؤخراً (بعد العام ١٩٩٩)، إلا أن ذلك لم يؤثر في تركيبة هيكل الدَّين الخارجي للسودان.

١ ـ إسهام التمويل العربي والإسلامي في دعم معدلات النمو الاقتصادي في السودان

لقد أشرنا في المبحث الأول إلى أن العلاقة بين التمويل والنمو ليست علاقة مباشرة يمكن قياسها كمّياً، ولكن يمكن قياس أثر التمويل في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باحتساب معامل الارتباط بينهما.

إن من طبيعة التمويل الذي يقدم لمشروعات التنمية بصفة خاصة من مؤسسات التمويل على اختلاف أنواعها، ومن بينها المؤسسات التي نحن بصدد البحث عن أثر تمويلها لمشروعات التنمية في السودان، أنه يقدم بعد الاطلاع على دراسة جدوى المشروعات المزمع تمويلها، ومن خلال تلك الدراسات يتم التفاوض حول شروط التمويل، وأهمها سعر الفائدة، وفترة السماح التي يتم الاتفاق عليها في ضوء دراسة الجدوى للمشروع المزمع تمويله. وبدراسة الشروط التي يتم التفاوض بشأنها مع مؤسسات التمويل العربية والإسلامية، بصفة خاصة، يُلاحظ أنها في المتوسط تمنح فترات سماح تتراوح ما بين ٤ إلى ٦ أعوام، وتمثل تلك الفترة المدى الزمني المتوقع ليبدأ المشروع الممولّ مساهمته الفعلية في الإنتاج، ومن ثم الإسهام في دفع معدل النمو الاقتصادي.

وتأسيساً على ذلك، تم افتراض مدة ٥ أعوام في المتوسط عند دراسة علاقة الارتباط بين صافي الاقتراض المستلم من مؤسسات التمويل، ونمو الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يتم دراسة تلك العلاقة بأخذ صافي الاقتراض قبل ٥ أعوام سابقة للعام الذي يتم اختياره لمشاهدة الناتج المحلي الإجمالي. ويتم حساب علاقة الارتباط بين ذلك الصافي من الاقتراض في عام ما

مع الناتج المحلي الإجمالي في العام الخامس الذي تم فيه استلام ذلك الصافي من الاقتراض، وهكذا، وذلك حتى نستطيع الحكم في ما إذا كان ذلك الاقتراض الذي حدث قبل ٥ أعوام قد أحدث أثره المتوقع في نمو الناتج المحلي الإجمالي أم لا.

وبقراءة مخرجات برنامج التحليل الإحصائي (S.P.S.S.)، فقد اتضحت عدة حقائق على النحو الذي سيرد تفصيله من واقع قراءة جداول تحليل البيانات الأرقام (٣) ـ (٥).

الجدول الرقم (٣)
ملخص أثر التمويل من مؤسسات التمويل العربية والإسلامية في قطاعات الناتج المحلي الإجمالي (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٩)

البيان	معامل الارتباط	مستوى المعنوية Sig. (2-tailed)
أثر الاقتراض في قطاع الصناعة	٠,٠١٣	٠,٩٥٤
أثر الاقتراض في قطاع النقل والاتصالات	ـ ٠,٠٧٥	٠,٧٣٥
أثر الاقتراض في قطاع الطاقة والتعدين	ـ ٠,١٢٠	٠,٥٨٥
أثر الاقتراض في قطاع الزراعة	٠,٠٠٤	٠,٩٨٦
أثر الاقتراض في قطاع الخدمات	٠,٠٣٣	٠,٨٨١
أثر الاقتراض في القطاعات الأخرى	٠,٠١٤	٠,٩٤٨

وبالنظر إلى خلاصة نتائج الاختبارات السابقة، فإننا نجد أن أثر التمويل الذي قدمته مؤسسات التمويل العربية والإسلامية الخمس (موضع البحث) لم يحدث أثراً فعّالاً في نمو القطاعات الإنتاجية التي وجّه إليها.

وقد أظهر معامل ارتباط بيرسون في جميع الحالات قوة ارتباط ضعيفة جداً، ومستوى معنوية ذا دلالة واضحة على ضعف هذا الارتباط.

نخلص من ذلك إلى أن إسهام التمويل العربي والإسلامي في دفع معدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٩)، كان ضعيفاً، وهو ما يعني قبول الفرضية الأولى للبحث القائلة: «لم يكن للتمويل العربي والإسلامي أثر فعّال في دفع معدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة التي استهدفها البحث»، وهي الفترة ١٩٨٦ إلى ٢٠٠٨.

وهذا يعني أن نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة التي استهدفها البحث إنما يعود إلى العوامل الاخرى، مثل الاستثمارات بشقيها المحلي والأجنبي، والتمويل الذاتي للمشروعات أكثر من التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض.

ويرى الباحث أن الأسباب التي أدت إلى عدم وجود تأثير فعّال للتمويل العربي والاسلامي في دفع معدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة المستهدفة يمكن أن يُعزى إلى الأسباب الآتية:

أ ـ لم يوجّه التمويل العربي والاسلامي في مراحل التفاوض لأجل الحصول على ذلك التمويل إلى القطاعات الاقتصادية الحيوية ذات الأثر الفعال في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وإنما وجّه إلى قطاعات اقتصادية غير منتجة. وكان الأجدى أن تتم دراسة متأنية للأولويات التي تحتاج إليها القطاعات قبل الدخول في مفاوضات الحصول على التمويل الخارجي.

ب ـ إن دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والمالية للمشروعات التي تحصل على التمويل لم يتم إعدادها بصورة علمية دقيقة، وبالتالي عندما تم التمويل على أساسها، واجهت عقبات فشل المشروعات الممولة، وتحوّل التمويل إلى عبء على التنمية الاقتصادية بدلاً من أن يكون داعماً لها[١٥].

ج ـ عدم استقرار العملة المحلية في مواجهة العملات الخارجية، كما أن عدم استقرار نسب التضخم أدى إلى زيادة تكاليف تنفيذ المشروعات الممولة، وعدم الالتزام ببرامجها التنفيذية المحددة، مما أدى إلى الأرباك في انسياب حصيلة الدَّين الخارجي.

د ـ التراكم المستمر للفوائد وغرامات التأخير، كما أن عدم الالتزام بالسداد في المواعيد المحددة أدى إلى أن تصبح خدمة الدَّين الخارجي عبئاً على السودان، حتى وصل إجمالي الالتزامات القائمة على السودان في نهاية العام ٢٠٠٩، كما رأينا، نحو ٣٤ مليون دولار أمريكي، منها ١٤,٨ مليون دولار أمريكي هي أصل الدَّين القائم، والباقي وقدره نحو ١٩,٢ مليون دولار أمريكي عبارة عن فوائد وغرامات تأخير متراكمة، ويشير ذلك إلى عدم اختيار القروض ذات الشروط الميسّرة.

٢ ـ إسهام التمويل بصفة عامة في دعم معدلات النمو الاقتصادي في السودان

لاختبار مدى إسهام التمويل بصفة عامة في دعم النمو الاقتصادي في السودان، ممثلاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي، سنقوم باحتساب معامل ارتباط بيرسون بين صافي الاقتراض الكلي من جميع مؤسسات التمويل التي قدمت تمويلاً إلى السودان خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٩)، والناتج المحلي الإجمالي الكلي للسودان خلال الفترة نفسها، آخذين في الاعتبار ما أشرنا إليه من قبل بشأن فترة السماح المقدرة بنحو ٥ أعوام التي تمنح عادة للمشروع قبل البدء في سداد أقساطه، إذ يفترض أنه بمرور هذه الفترة يكون المشروع المموّل قد بدأ فعلياً إنتاجه، ومن ثم يفترض أنه بدأ يؤثر إيجابياً في دعم الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول الرقم (٤) مخرجات برنامج التحليل (S.P.S.S.) لدراسة علاقة الارتباط بين صافي الاقتراض الكلي من مؤسسات التمويل التي قدمت تمويلاً إلى السودان والناتج المحلي الإجمالي للسودان خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٩.

(١٥) عمار محجوب، «علاقة الدَّين العام الخارجي ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في بعض الدول العربية مع إشارة خاصة للسودان» (رسالة ماجستير، جامعة السودان، الخرطوم، السودان، ٢٠٠٢).

الجدول الرقم (٤)
علاقة الارتباط بين صافي الاقتراض من مؤسسات التمويل والناتج المحلي الإجمالي (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٩)

البيان		الناتج المحلي الاجمالي	صافي الاقتراض من مؤسسات التمويل
الناتج المحلي الإجمالي	معامل بيرسون للارتباط	١	٠,٠٥٢
	مؤشر المعنوية		٠,٨١٥
	عدد الحالات	٢٣	٢٣
صافي الاقتراض من مؤسسات التمويل	معامل بيرسون للارتباط	٠,٠٥٢	١
	مؤشر المعنوية	٠,٨١٥	
	عدد الحالات	٢٣	٢٣

ويلاحظ من مخرجات التحليل في الجدول الرقم (٤) أن معامل ارتباط بيرسون قد سجل ٠,٠٥٢ بمستوى معنوية وصل إلى ٠,٨١٥، الأمر الذي يشير إلى ضعف علاقة الارتباط بين صافي الاقتراض الكلي من مؤسسات التمويل التي قدمت تمويلاً إلى السودان ونمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٨)، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية الذي سجل نسبة تقترب من الواحد الصحيح، مما يشير إلى ضعف علاقة الارتباط المذكورة، وهو ما يعني قبول الفرضية الثانية للبحث، القائلة إن إسهام التمويل بصفة عامة كان ضعيفاً في دعم معدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٩).

ونخلص من ذلك إلى قبول هذه الفرضية، ونرى أن الأسباب ذاتها التي أدت إلى عدم إسهام التمويل العربي والاسلامي في دفع معدلات النمو الاقتصادي للسودان، تنطبق على التمويل بصفة عامة من بقية مؤسسات التمويل. ويضاف إلى تلك الأسباب أن مؤسسات التمويل الأجنبية تقدم قروضها بأسعار فائدة أعلى ومدة سداد قصيرة.

ـ بعض مؤسسات التمويل الأجنبية، بخلاف العربية والاسلامية، هي مؤسسات تعمل وفق الأسس التجارية التي تهدف إلى الربح في المقام الاول، وبالتالي فهي غير مهتمة بأغراض التمويل التنموية بقدر اهتمامها بالعائد المادي الذي يعود عليها من هذا التمويل.

ـ إن مؤسسات التمويل التي تقدم تمويلات إلى قطاع معين، مثل النفط، تأتي في إطار عروض المستثمرين الأجانب. وقد رأينا أن مثل تلك التمويلات لا تقيّد ضمن حصيلة الدَّين الخارجي.

٣ ـ أثر دخول النفط في هيكل التمويل الخارجي للسودان

لمعرفة أثر دخول النفط في تركيبة هيكل التمويل الخارجي للسودان، قمنا بتحليل نسب مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد دخول النفط، ومن ثم تمّت

مقارنة ذلك بتركيبة هيكل الدَّين الخارجي للسودان قبل وبعد دخول النفط[١٦]. هذا، وقد تم تقسيم الأعوام للفترة ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠، باعتبارها الأعوام التي سبقت إنتاج النفط في السودان، وتم حصر وتصنيف مساهمات القطاعات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي، وهي: القطاع الزراعي، والقطاع الصناعي، وقطاع الخدمات، حيث يدخل النفط ضمن القطاع الصناعي. كما تم حصر وتصنيف الدَّين الخارجي للسودان من كافة جهات التمويل خلال الفترة نفسها، وأجري الحصر والتصنيف نفسهما للفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩، باعتبارها الأعوام التي شهدت إنتاج النفط وتصديره، وبالتالي دخوله في هيكل الاقتصاد السوداني.

وفي ضوء ذلك، تم إعداد الجدولين الرقمين (٥ ـ أ) و(٥ ـ ب) والشكلين البيانيين (٢ ـ أ) و(٢ ـ ب) المصاحبين لهما، في ما يخصّ مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد إنتاج النفط، والهدف من هذين الجدولين والشكلين البيانيين هو الاطلاع على صورة توزيع نسب مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي قبل وبعد إنتاج النفط.

الجدول الرقم (٥ ـ أ)
متوسط مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي قبل إنتاج النفط (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩)

م	مساهمة القطاعات	المبلغ (مليون جنيه سوداني)	النسبة المئوية
١	مساهمة القطاع الزراعي	٤٣٥,٢	٤٤
٢	مساهمة القطاع الصناعي	١٥٩,٣	١٦
٣	مساهمة قطاع الخدمات	٤٠٥,٧	٤١
	المجموع	١,٠٠٠	١٠٠

الجدول الرقم (٥ ـ ب)
متوسط مساهمات القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بعد إنتاج النفط (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩)

م	مساهمة القطاعات	المبلغ (مليون جنيه سوداني)	النسبة المئوية
١	مساهمة القطاع الزراعي	٦٢٥,٥٠	٣٧
٢	مساهمة القطاع الصناعي	٥٧٤,٣٠	٣٤
٣	مساهمة قطاع الخدمات	٥٠٠,٧٠	٢٩
	المجموع	١,٧٠١	١٠٠

المصدر: الأمانة العامة لمجلس الوزراء السوداني، مركز المعلومات ودعم القرار (الخرطوم).

(١٦) *Annual Reports 2007* (Khartoum: Central Bank of Sudan, 2008), and *Annual Reports 2008* (Khartoum: Central Bank of Sudan, 2009).

كما تم إعداد الجدولين الرقمين (٦ ـ أ) و(٦ ـ ب) والشكلين البيانيين (٣ ـ أ) و(٣ ـ ب) المصاحبين لهما، في ما يخصّ هيكل التمويل الخارجي للسودان قبل وبعد دخول النفط، وذلك بهدف الاطلاع على صورة التغيير الذي حدث في هيكل التمويل الخارجي قبل وبعد إنتاج النفط.

الشكل الرقم (٢ ـ أ)
نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي قبل إنتاج النفط (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩)

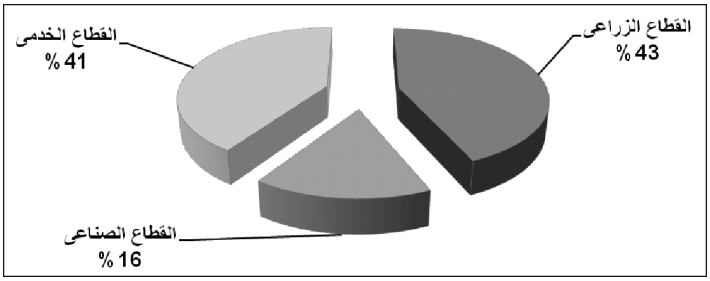

الشكل الرقم (٢ ـ ب)
نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي بعد إنتاج النفط

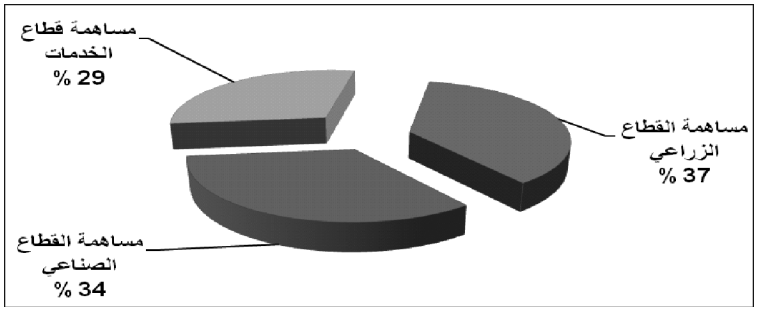

المصدر: تمّ تصميم الشكل البياني من قِبَل الباحث بناءً على بيانات الجدولين الرقمين (٥ ـ أ) و(٥ ـ ب).

الجدول الرقم (٦ ـ أ)
هيكل التمويل الخارجي للقطاعات الاقتصادية قبل إنتاج النفط (١٩٠٠ ـ ١٩٩٩)

م	الدائنون	الأقساط	النسبة المئوية
١	تمويل القطاع الزراعي	١,٩٩٥	٢٤
٢	تمويل القطاع الصناعي	١,٤٣٢	١٧
٣	تمويل القطاع الخدمي	٥,٠١٠	٥٩
	المجموع	**٨,٤٣٧**	**١٠٠**

الجدول الرقم (٦ ـ ب)
هيكل التمويل الخارجي للقطاعات الاقتصادية
بعد إنتاج النفط (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٩)

م	الدائنون	الأقساط	النسبة المئوية
١	تمويل القطاع الزراعي	١,٤٣٠	١٦
٢	تمويل القطاع الصناعي	١,٥٩٠	١٨
٣	تمويل القطاع الخدمي	٥,٩٨٥	٦٦
	المجموع	**٩,٠٠٥**	**١٠٠**

المصدر: بنك السودان المركزي، التقارير السنوية للسنوات ١٩٩٠ ـ ٢٠٠٩.

الشكل الرقم (٣ ـ أ)
نسبة التمويل الخارجي للقطاعات قبل إنتاج النفط

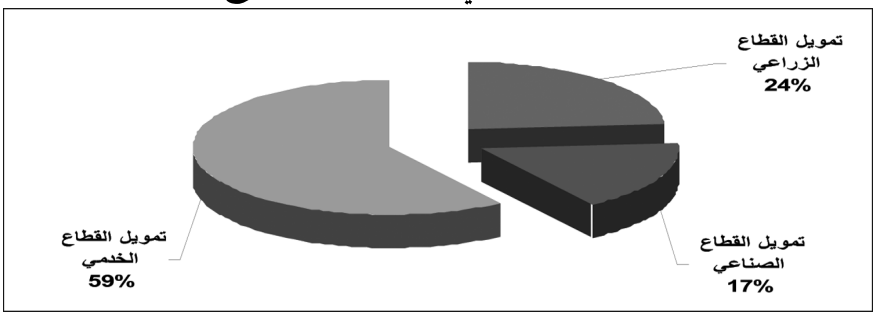

المصدر: تمّ تصميم الشكل البياني من قِبَل الباحث في ضوء بيانات الجدول الرقم (٦ ـ أ).

الشكل الرقم (٣ ـ ب)
نسبة التمويل الخارجي للقطاعات بعد إنتاج النفط

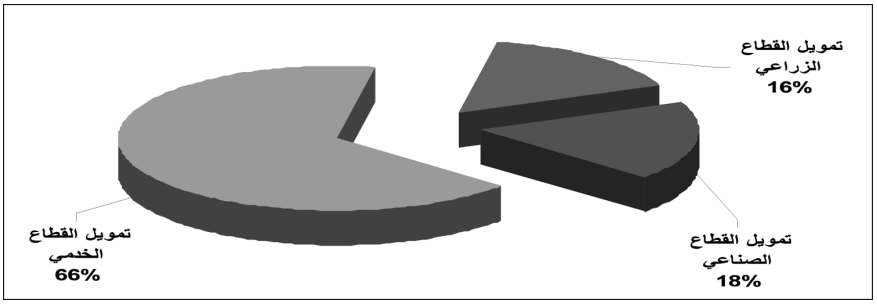

المصدر: تمّ تصميم الشكل البياني من قِبَل الباحث في ضوء بيانات الجدولين الرقمين (٦ ـ أ) و(٦ ـ ب).

وبالاطلاع على تفاصيل ومدلولات الأرقام والنسب في الجداول (٥ ـ أ) و(٥ ـ ب) و(٦ ـ أ) و(٦ ـ ب)، والأشكال البيانية (٢ ـ أ) و(٢ ـ ب) و(٣ ـ أ) و(٣ ـ ب) يمكن أن نتبيّن الحقائق التالية:

أ ـ استحوذ القطاع الزراعي وقطاع الخدمات على النسب الأكبر في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في مرحلة ما قبل انتاج النفط (١٩٩٠ ـ ١٩٩٩)، حيث سجلا النسبتين ٤٣ بالمئة و٤١ بالمئة على التوالي، بينما سجل القطاع الصناعي الذي يتضمن النفط، النسبة الباقية، وهي ١٦ بالمئة.

ب ـ في المرحلة التالية التي شهدت إنتاج النفط في السودان، انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي إلى نحو ٣٧ بالمئة، كما انخفضت نسبة مساهمة قطاع الخدمات إلى نحو ٢٩ بالمئة، بينما ارتفعت نسبة القطاع الصناعي إلى نحو ٣٤ بالمئة.

ج ـ يبدو واضحاً من النسب أعلاه أن دخول النفط كان له أثر واضح في تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي للسودان، فهل صاحب ذلك تغيّر في هيكل التمويل الخارجي؟

د ـ لم يحدث في هيكل التمويل الخارجي تغيّر ملموس، خاصة في القطاع الصناعي، بالرغم من دخول النفط في هيكل الاقتصاد، حيث كان التمويل الخارجي قبل دخول النفط موزّعاً بنسبة ٢٤ بالمئة للقطاع الزراعي، و١٧ بالمئة للقطاع الصناعي، و٥٩ بالمئة لقطاع الخدمات، بينما انخفضت نسبة التمويل للقطاع الزراعي بعد دخول النفط إلى ١٦ بالمئة، وارتفعت نسبة التمويل للقطاع الصناعي ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى ١٨ بالمئة، بينما ارتفعت نسبة تمويل الخدمات إلى ٦٦ بالمئة.

هـ ـ نخلص من ذلك إلى أن دخول النفط في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي للسودان، لم ينعكس على تغيّر نسب التمويل، خاصة في قطاع الصناعة الذي يتضمّن النفط، إذ ظلت نسبة التمويل المقدم إلى هذا القطاع في معدلها نفسه تقريباً قبل وبعد دخول النفط.

و ـ هذه النتيجة التي خلص إليها الباحث تعني قبول فرضية البحث القائلة: على الرغم من دخول قطاع النفط في تركيبة هيكل الاقتصاد السوداني، بعد العام ١٩٩٩، إلا أن ذلك لم يؤثر في تركيبة هيكل الدَّين الخارجي للسودان.

ويرى الباحث أن عدم تأثير دخول النفط في هيكل الناتج المحلي الإجمالي في تركيبة هيكل الدَّين الخارجي للسودان يعزى إلى الأسباب الآتية:

ـ ارتبط إنتاج النفط في السودان بالاستثمارات الأجنبية الضخمة، خاصة من الصين وماليزيا، اللتين دخلتا كشريكين استراتيجيين في مشروعات إنتاج النفط، وذلك عبر المساهمة في رؤوس أموال شركات التنقيب والإنتاج، وبالتالي لم يظهر أثر التمويل في قطاع الصناعة بما يشمله من إنتاج النفط.

ـ تم التعامل مع التمويل الذي صاحب دخول الاستثمارات في مجال النفط بصورة مستقلة مالياً وإدارياً، حيث ظلّت حسابات النفط تتبع لوزارة النفط والمعادن، بدلاً من وزارة المالية، مما أدى إلى عدم ظهور بيانات التمويل الخارجي المصاحب للاستثمارات الأجنبية في مجال النفط، كما أنه لا يظهر ضمن حصيلة الدَّين الخارجي الذي تشرف عليه وزارة المالية[١٧]، علماً

(١٧) **بنك السودان المركزي: الحسابات القومية، ميزان المدفوعات** (الخرطوم: بنك السودان المركزي، ٢٠٠٨).

بأنه، في تطور لاحق مؤخراً، تم تصحيح هذا الوضع بانتقال حسابات النفط إلى وزارة المالية.

ـ طبيعة الاستثمارات في مجال إنتاج النفط تصحبها حاجة متزايدة إلى الخدمات، وهذا ما يبرّر ارتفاع نسبة التمويل لقطاع الخدمات في مرحلة ما بعد إنتاج النفط، حيث ارتفعت نسبة التمويل لهذا القطاع من ٥٩ بالمئة في مرحلة ما قبل النفط إلى ٦٦ بالمئة في مرحلة ما بعد النفط.

ـ أخيراً، لا بد من الإشارة هنا إلى أن التمويل العربي والإسلامي موضع هذه الورقة، الذي ذكرنا أنه يمثل نحو ٣٠ بالمئة من جملة التمويل الخارجي للسودان، لم يكن له أثر في تمويل القطاع الصناعي، حيث رأينا من خلال النتيجة السابقة، أن التمويل عموماً لم يتأثر بدخول النفط، وبالتالي لم تتغيّر نسبة تمويل القطاع الصناعي تغيّراً يذكر، وبالتالي فإن مؤسسات التمويل العربي والاسلامي، باعتبارها جزءاً من هذا التمويل الخارجي الكلي، ينطبق عليها ما ينطبق عليه في ما يتعلق بتمويل القطاع الصناعي.

النتائج والتوصيات

١ ــ النتائج

أ ـ لم يكن للتمويل العربي والإسلامي أثرٌ فعالٌ في دفع معدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة التي استهدفها البحث (١٩٨٦ ـ ٢٠٠٩)، إذ كان أثره ضعيفاً في دفع معدلات النمو الاقتصادي في السودان، مما يشير إلى عدم استخدام ذلك التمويل الاستخدام الأمثل الذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة مساهمة القطاع المموّل في حصيلة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي في النمو الاقتصادي في السودان.

ب ـ إسهام التمويل بصفة عامة كان ضعيفاً في دعم معدلات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ٢٠٠٩.

ج ـ على الرغم من دخول النفط في تركيبة هيكل الاقتصاد السوداني، مما أدى إلى زيادة نسبة مساهمة القطاع الصناعي (الذي يشتمل على النفط) من ١٦ بالمئة قبل دخول النفط إلى ٣٤ بالمئة بعد دخول النفط، إلا أن ذلك لم ينعكس على هيكل التمويل الخارجي، إذ ظلت نسبة تمويل القطاع الصناعي، الذي يشتمل على النفط، من دون تغيير ظاهر، كما ظلت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في حدود ١٧ بالمئة و١٨ بالمئة على التوالي، قبل وبعد إنتاج النفط، مما يدل على أن دخول النفط في هيكل الاقتصاد السوداني لم يكن له تأثير واضح في تغيير هيكل الدَّين الخارجي.

٢ ــ التوصيات

يوصي الباحث بما يلي:

أ ـ إعادة النظر في استراتيجية التعامل مع مؤسسات التمويل العربية والإسلامية لتمويل التنمية في السودان، والعمل على حفزها لتقديم مزيد من التمويل إلى القطاعات الاقتصادية الحيوية، خاصة في مجال البنية الأساسية والزراعة، واستغلال العلاقات الثنائية الممتازة التي

تربط السودان بالدول الأساسية التي تسهم في تقديم القروض عبر مؤسساتها المالية:

ب ـ تسوية المستحقات القائمة في ذمة السودان تجاه مؤسسات التمويل العربية والإسلامية، وذلك حتى يمكن فتح المجال أمامها لتقديم مزيد من التمويل.

ج ـ دعم إدارة الدَّين الخارجي بكفاءات قادرة على إدارة الدَّين بدرجة عالية من المهنية والكفاءة، بما يحقق أعلى قدر ممكن من استغلال حصيلة الدَّين الخارجي، والحيلولة دون تحوله إلى مصدر عبء يؤدي إلى تعطيل عملية التنمية الاقتصادية بدلاً من دفعها إلى الأمام.

د ـ أخيراً، دفع الجهود الرامية إلى تطوير قطاع النفط وربطه بتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، وربط سياسة التمويل الخارجي بتطوير هذا القطاع، والمحافظة على توحيد حصر حصيلة الدَّين الخارجي في إدارة واحدة، لإعطاء صورة حقيقية لموقف هذا الدَّين الخارجي للسودان، مع العمل على ربط استراتيجية التمويل بتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة.

الملحق الرقم (١)
التمويل المقدّم من الصندوق الكويتي إلى السودان

(ألف دولار أمريكي)

م	القطاع	العام	إجمالي الالتزام	المسحوب	غير المسحوب	سعر الفائدة (بالمئة)	الأقساط المسددة	الرصيد القائم
١	الصناعي	١٩٧٣	١٥,٦٤٦	١٥,٦٤٦	٠	٤,٠	١٥,٦٤٦	٠
٢	أخرى	١٩٧٦	٢,٧٦٨	٢,٧٦٨	٠	١,٥	٢,٠٤٨	٧٢٠
٣	النقل والاتصالات	١٩٧٧	١٤,٥٥٨	١٤,٥٥٨	٠	٣,٠	١٤,٥٥٨	٠
٤	النقل والاتصالات	١٩٨٧	١٧,٣٧١	١٧,٣٧١	٠	٤,٠	١٧,٣٧١	٠
٥	الصناعي	١٩٧٩	٢٠,٨٦٢	٢٠,٨٦٢	٠	٤,٠	١٤,٩٩٦	٥,٨٦٦
٦	النقل والاتصالات	١٩٨٠	٢,٥١٠	٢,٥١٠	٠	٣,٠	٢,٤٧٢	٣٨
٧	النقل والاتصالات	١٩٨٦	٣٦,٥٠٨	٣٦,٥٠٨	٠	٥,٠	٢٢,٥٣٤	١٣,٩٧٤
٨	الطاقة	١٩٨٦	٣٤,٧٦٩	٣٤,٧٦٩	٠	١,٠	٢٤,١٦٥	١٠,٦٠٥
٩	الزراعي	١٩٨٦	٩,٩٧٩	٩,٩٧٩	٠	٥,٠	٧,٤٣٤	٢,٥٤٥
١٠	النقل والاتصالات	١٩٨٧	٥,٦٨١	٥,٦٨١	٠	٤,٠	٠	٥,٦٨١
١١	أخرى	١٩٩٨	٤٥٠,٤٧٧	٤٤١,١٣٠	٩,٣٤٧	٨,٠	٢٧,٢٤٦	٤١٣,٨٨٤
١٢	أخرى	٢٠٠٠	١٢٩,٢٢٠	١٢٩,٢٢٠	٠	٠,٠	٩,٣٨٨	١١٩,٨٣٢
١٣	الطاقة	٢٠٠٢	١٠٧,٧٨٥	٦٠,٠٣٦	٤٧,٧٤٩	٢,٥	٠	٦٠,٠٣٦
إجمالي			**٨٤٨,١٣٤**	**٧٩١,٠٣٨**	**٥٧,٠٩٦**		**١٥٧,٨٥٧**	**٦٣٣,١٨١**

المصدر: *External Debt Position of Sudan 2006* (Khartoum: Central Bank of Sudan. 2007), and *Annual Reports 2007* (Khartoum: Central Bank of Sudan, 2008), and *Annual Reports 2008* (Khartoum: Central Bank of Sudan, 2009).

الملحق الرقم (٢)
التمويل المقدَّم من الصندوق السعودي إلى السودان

(ألف دولار أمريكي)

م	القطاع	العام	إجمالي الالتزام	المسحوب	غير المسحوب	سعر الفائدة (بالمئة)	الأقساط المسددة	الرصيد القائم
١	الزراعي	١٩٧٥	٢٤,٥٨٩	٢٤,٥٨٩	٠	٣,٠	١٦,٣٩٣	٨,١٩٦
٢	النقل والاتصالات	١٩٧٧	٢٤,٤٧٦	٢٤,٤٧٦	٠	٢,٠	١٤,٦٨٥	٩,٧٩٠
٣	النقل والاتصالات	١٩٧٧	٩,٤١٤	٩,٣٦٨	٤٦	٢,٠	٠	٩,٣٦٨
٤	أخرى	١٩٧٧	٨,٧٥٦	٨,٧٥٦	٠	٢,٠	٤,٩٩٨	٣,٧٥٨
٥	الزارعي	١٩٧٧	٤,٢٣٨	٢,٣٩٣	١,٨٤٤	٢,٠	٢,٣٩٣	٠
٦	النقل والاتصالات	١٩٧٧	٦,٠٨٦	٦,٠٨٦	٠	٢,٠	٣,٥٥٧	٢,٥٢٩
٧	أخرى	١٩٧٧	٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	٠	٥,٠	٠	٢٠٠,٠٠٠
٨	الصناعي	١٩٧٨	٣٢,٠٤٤	٢٤,٨٩٨	٧,١٤٦	٢,٠	١٣,٨٨٧	١١,٠١١
٩	النقل والاتصالات	١٩٨٠	٤,٠٧٩	٤,٠٧٩	٠	٢,٠	١,٤٥٥	٢,٦٢٤
١٠	أخرى	١٩٨٠	٥٠,٠٠٠	٤٧,٨٩٩	٢,١٠١	٢,٠	٧,٦٧٤	٤٠,٢٢٥
١١	أخرى	١٩٨٢	٤٨,٢٠٠	٤٨,٢٠٠	٠	٥,٠	٠	٤٨,٢٠٠
١٢	أخرى	١٩٨٣	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٠	٥,٠	٠	١٥٠,٠٠٠
١٣	الزراعي	١٩٨٤	١٥,١٤٧	٢,٤٨٥	١٢,٦٦٢	٣,٠	٠	٢,٤٨٥
١٤	الصناعي	١٩٨٥	٢١,٨١٤	١٢,٧٠٩	٩,١٠٦	٢,٠	٠	١٢,٧٠٩
١٥	النقل والاتصالات	١٩٨٧	٣٢,٣٠٣	٣٢,٣٠٣	٠	٢,٠	١٦,٢٧٠	١٦,٠٣٣
١٦	أخرى	١٩٨٧	٦٥٠,٠٠٠	٦٥٠,٠٠٠	٠	٥,٠	٠	٦٥٠,٠٠٠
١٧	الزراعي	١٩٨٨	٥٦٩	٥٦٩	١٨,٣٣٩	٢,٠	٠	٥٦٩
١٨	الزراعي	١٩٨٨	١١,٧٣٤	١١,٧٣٤	٠	١,٠	٠	١١,٧٣٤
١٩	النقل والاتصالات	١٩٨٨	٩,٦٠٠	٠	٩,٦٠٠	٣,٠	٠	٠
٢٠	الطاقة	٢٠٠٢	١٥٠,١٤٠	٨٨,١٧٥	٦١,٩٦٥	٢,٠	٠	٨٨,١٧٥
إجمالي			**١,٤٤٦,٩٣٨**	**١,٣٢٤,١٢٥**	**١٢٢,٨١٠**		**٦٤,٩٢٠**	**١,٢٥٩,٢٠٨**

المصدر: المصدر نفسه.

الملحق الرقم (٣)
التمويل المقدم من صندوق أبو ظبي إلى السودان

(ألف دولار أمريكي)

م	القطاع	العام	إجمالي الالتزام	المسحوب	غير المسحوب	سعر الفائدة (بالمئة)	الأقساط المسددة	الرصيد القائم
١	أخرى	١٩٧٢	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	٠	٢,٥	٠	١٠,٠٠٠

يتبـــع

تابـــع

٢	أخرى	١٩٧٤	٣٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٠	٢,٥	٠	٣٠,٠٠٠
٣	النقل والاتصالات	١٩٨٠	٥,٦٧٨	٥,٦٧٨	٠	٣,٠	٠	٥,٦٧٨
٤	أخرى	١٩٨٠	٤٩,٦٠١	٤٩,٦٠١	٠	٤,٠	٠	٤٩,٦٠١
٥	أخرى	١٩٩٠	١٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٠	٢,٠	٠	١٥,٠٠٠
٦	الصناعي	١٩٩٩	١٨,٠٩٩	١٨,٠٩٩	٠	٠,٠	٤,٠٤٤	١٤,٠٥٥
٧	النقل والاتصالات	١٩٩٩	٩,٧٤٧	٩,٧٤٧	٠	٠,٠	٢,٦٠١	٧,١٤٦
٨	الطاقة	٢٠٠١	١٤,٠٠٤	١٤,٠٠٤	٠	٢,٠	٠	١٤,٠٠٤
٩	الطاقة	٢٠٠٢	١٠٠,٠٣٠	٥٨,٦٠٢	٤١,٤٢٨	٢,٠	٠	٥٨,٦٠٢
١٠	الطاقة	٢٠٠٣	٥٠,٠١٥	٢٥,٨٤١	٢٤,١٧٤	٢,٠	٠	٢٥,٨٤١
الإجمالي			**٢٩٢,١٧٥**	**٢٢٦,٥٧٣**	**٦٥,٦٠٢**		**٦,٦٤٥**	**٢١٩,٩٢٨**

المصدر: المصدر نفسه.

الملحق الرقم (٤)
التمويل المقدّم من الصندوق العربي إلى السودان

(ألف دولار أمريكي)

م	القطاع	العام	إجمالي الالتزام	المسحوب	غير المسحوب	سعر الفائدة (بالمئة)	الأقساط المسددة	الرصيد القائم
١	النقل والاتصالات	١٩٧٤	٢٧,٨١٥	٢٧,٨١٥	٠	٤,٠	٢٧,٨١٥	٠
٢	الصناعي	١٩٧٤	٠	٣٧,٠٣١	٠	٠,٠	٠	٣٧,٠٣١
٣	النقل والاتصالات	١٩٧٥	١٥,٢٦٠	١٥,٢٦٠	٠	٤,٠	١٥,٢٦٠	٠
٤	النقل والاتصالات	١٩٧٥	١٥,٧٩٦	١٥,٧٩٦	٠	٤,٠	١٥,٧٩٦	٠
٥	الصناعي	١٩٧٦	٠	١٧,٦٣٤	٠	٠,٠	٠	١٧,٦٣٤
٦	النقل والاتصالات	١٩٧٦	٣٤,٨١٨	٣٤,٨١٨	٠	٤,٠	٣٤,٨١٨	٠
٧	النقل والاتصالات	١٩٧٧	١٧,٢٧٣	١٧,٢٧٣	٠	٤,٠	١٧,٢٧٣	٠
٨	النقل والاتصالات	١٩٨٠	١٨,٠٨٠	١٨,٠٨٠	٠	٤,٠	١٨,٠٨٠	٠
٩	الصناعي	١٩٨٣	٢٠,٨٦٢	٢٠,٨٦٢	٠	٤,٠	٢٠,٨٦٢	٠
١٠	الصناعي	١٩٨٣	٢٦,٠٧٧	٢٦,٠٧٧	٠	٤,٠	٢٦,٠٧٧	٠
١١	الطاقة	١٩٨٣	٦,٠٠٥	٦,٠٠٥	٠	٤,٠	٦,٠٠٥	٠
١٢	النقل والاتصالات	١٩٨٣	٣,٧٤٥	٣,٧٤٥	٠	٤,٠	٣,٧٤٥	٠
١٣	الزراعي	١٩٨٣	٢٧,٨١٥	٢٧,٨١٥	٠	٤,٠	٢٧,٨١٥	٠
١٤	الزراعي	١٩٨٤	١٥,٢٩٨	١٥,٢٩٨	٠	٤,٠	١٥,٢٩٨	٠
١٥	الزراعي	١٩٨٦	٣٣,٣٧٩	٣٣,٣٧٩	٠	٤,٠	٦,٨٤٣	٢٦,٥٣٦

المصدر: المصدر نفسه.

الملحق الرقم (٥)
التمويل المقدَّم من البنك الإسلامي إلى السودان

(ألف دولار أمريكي)

م	القطاع	العام	إجمالي الالتزام	المسحوب	غير المسحوب	سعر الفائدة (بالمئة)	الأقساط المسدَّدة	الرصيد القائم
١	أخرى	١٩٧٧	١,٤١٣	١,٤١٣	٠	٣,٠	١,٤١٣	٠
٢	أخرى	١٩٧٧	٦٢٧	٦٥	٥٦٣	٠,٠	٠	٦٥
٣	النقل والاتصالات	١٩٧٧	٢,٧٢٧	٢,٧٢٧	٠	٣,٠	٢,٦٢٤	١٠٤
٤	النقل والاتصالات	١٩٨٧	٦٠	٦٠	٠	٤,٠	٦٠	٠
٥	الزراعي	١٩٨٩	٤,٥١٣	٣,٠٧٦	١,٤٣٧	٤,٠	١,٤٣٧	١,٦٤٠
٦	النقل والاتصالات	١٩٩٠	٧,٤٨٦	٧,٤٨٦	٠	٤,٠	٤,٣٠٤	٣,١٨٢
٧	الزراعي	١٩٩٢	٧,٩٥٧	٧,٩٥٧	٠	٤,٠	٣,٥٨٠	٤,٣٧٦
٨	النقل والاتصالات	١٩٩٣	١٠,٤٦٠	١٠,٤٦٠	٠	٤,٠	٤,١٨٥	٦,٢٧٥
٩	الطاقة	١٩٩٤	٩,٦٢٨	٨,٢٦٢	١,٣٦٦	٣,٠	١,٧٧٨	٦,٤٨٤
١٠	الطاقة	١٩٩٥	١,٥٠٤	١,٤٨٦	١٨	٤,٠	٧٥	١,٤١١
١١	الزراعي	١٩٩٦	١٠,٤١٥	١٠,٤١٥	٠	٤,٠	٢,٦٠٤	٧,٨١١
١٢	الطاقة	١٩٩٦	٩,٨٣٣	٩,٨٣٣	٠	٤,٠	١,٦٣٨	٨,١٩٤
١٣	أخرى	١٩٩٦	١,٥٠٣	٩٧٩	٥٢٤	٣,٠	٠	٩٧٩
١٤	أخرى	١٩٩٧	١,٢٩٨	١,٢٩٨	٠	٤,٠	١٤٤	١,١٥٤
١٥	أخرى	١٩٩٧	٢,٩٢٢	٢,٧٧٣	١٤٩	٤,٠	٠	٢,٧٧٣
١٦	الطاقة	١٩٩٨	٧,٨٥٤	٩,٠٦٧	٠	٢,٥	٤,٤٠٨	٤,٦٥٩
١٧	النقل والاتصالات	١٩٩٨	٥,١٠١	٥,١٠١	٠	٤,٠	٤٢٤	٤,٦٧٧
١٨	الطاقة	١٩٩٩	٥,١٦٢	٥,١٦٢	٠	٠,٠	٠	٥,١٦٢
١٩	الطاقة	١٩٩٩	١,٠٠٠	٩٤٢	١٩٣	٠,٧٥	٠	٩٤٣
٢٠	الزراعي	١٩٩٩	٨,٣٩٥	٩,٥٣٠	١٨٥	٢,٥	٢٨٠	٩,٢٥١

المصدر: المصدر نفسه.